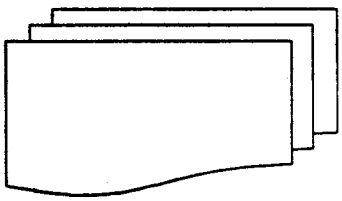

الاطراد عند عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) بين القاعدة والنص

إعداد

أ.د/ علي عبد الحميد أحمد عيسى

أستاذ البلاغة والنقد المساعد بالكلية

لجنة التحكيم

أ.د/ أحمد عبد الجواد عكاشة عضو اللجنة العلمية المحكمة

أ.د/ هاشم محمد هاشم عضو اللجنة العلمية المحكمة

الاطراد عند عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) بين القاعدة والنص

توطئة:

ليس المقصود بالاطراد ــ عندي في هذا البحث ــ هو ذاك المحسن البديعي [1] المعروف عند أرباب البديع ... وإن كان هناك تلاؤم وتلاق بينهما ــ من حيث المعنى اللغوي[2] وإنما المراد به تتابع النظم واستمرار البناء على طريقة واحدة لا تتغير في هذا النسق ...

ومن ثم صارت تلك الطريقة متبعة في النظم، مألوفة بينهم، لحسنها وحلاوتها وهذا قائم عندهم مقام أدب الدرس الذي لا يكاد يتخلف..[3]

ومن ثم ألمح العلماء قبل الإمام عبد القاهر إلى هذه الظاهرة، وأخذوا يبنون عليها كثيراً من الأحكام في سيرة البحث البلاغي ... ثم أخذ الاطراد منحى آخر عند دخوله دائرة البحث في إعجاز القرآن الكريم بعد عبد القاهر الجرجاني ابتداء بالإسكافي وانتهاء بالغرناطي وهذا بحاجة إلى دراسة مستقلة بعون الله .

فنرى الجاحظ ينبه إلى إعجاز القرآن في سلوكه طريقة واحدة في القول تخالف استعمال الناس، فيقول " ألا ترى أن الله ــ تبارك وتعالى ــ لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر، والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حال

---

(١) إذ الاطراد معناه : هو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف حتى تكون الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه. الإيضاح ٣٥٤ دار إحياء العلوم . بيروت .

(٢) فالاطراد في اللغة يدور حول الاستمرار والتتابع، من ذلك طردت الطريدة إذا اتبعتها واستمرت بين يديك ، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً، ألا ترى أن هناك كرا وفراً ، ومنه : اطرد الجدول : إذا تتابع ماؤه بالريح ، ثم قيل بعد ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقته غير غيرها، فجعل أهل علم العرب ما استمر في الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا. ينظر : الخصائص لابن جني ٩٦/١ ، ٩٧ تح محمد علي النجار ، عالم الكتب بيروت .

(٣) ينظر : أسس التحليل البلاغي في التراث العربي للمؤلف ، بحث مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط ــ العدد السابع والعشرين ٢٠٠٨ .

القدرة والسلامة ... ولفظ القرآن الذي عليه نزل أنه إذا ذكر (الأبصار) لم يقل الأسماع، وإذا ذكر (سبع سموات) لم يقل الأرضين، ألا تراه لا يجمع الأرض (أرضين) ولا السمع أسماعا ... " [1]

فانظر كيف استخدم الاطراد في القرآن لتحقيق غرضين؛ إذ بين مواضع اللفظة وسياقها الصحيح في النظم ... ثم عرج إلى بناء الكلمة بين الإفراد والجمع وكيف يتناسبان في الكلام ... ألا ترى إلى أن ذلك مبني عنده على الاطراد القرآني ؟

وقد يكون الاطراد عند السابقين على عبد القاهر قائماً على تتبع استعمال العرب وسننها في كلامها، وهو ما يسميه عبد القاهر ــ عرف اللغة ــ كما سترى .

وتجد مذاهبهم في ذلك متعددة، فقد يسوغون به نظماً ومن ثم ينفون عنه العيب كما فعل الجرجاني في الوساطة في مواضع متعددة في انتصاره للمتنبي في سلوكه طرائق العرب في نظمه، وركوبه سننهم في كلامه، وأدلك على بعضها، يقول الجرجاني " وللعرب في وصف السلاح والخيل مذهبان :

فإذا وصف شاعرهم خيل قومه، وأداة رهطه، وسلاح عشيرته وما ادخره من عتاد، واقتناه من رباط، فإنما يريد: إننا أهل حرب ومغارات ولنا النجدة والمنعة، وأنا فينا العز والقهر ولنا الغلبة والفضل.

وإذا وصف بذلك عدوه ومحاربه، فإنما يطلب الغض منه والنعي عليه، وليس ذلك إلا وقد حاد ذلك العدو عنه في ملتقى أو حاجزه في معترك، أو دعاه إلى البراز فلم يجبه، أو أجابه فلم يثبت له ...

فهو إذا وصف سلاحه فإنما يقول له : إنك هربت وأنت مؤد شاك السلاح تام الآلة، حديد السيف، ماضي الجنان، فهو أثلم لعرضك وأدل على عجزك وأبلغ في ذمك ... [2]

ومن هذا القبيل عنده قول سلمة بن الخرشب يصف فرس عامر بن الطفيل وأنه نجا بسرعتها ...

نجوت بنصل السيف لا غمد فوقه ∴ وسرح على ظهر الرحالة قاتر

---

(١) البيان والتبيين للجاحظ ١/ ٢٠ تح / عبد السلام هارون ــ مطبعة الخانجي ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٧م .

(٢) الوساطة بين المتنبي وخصومه ــ علي عبد العزيز الجرجاني ــ ٤٣٦ ، ٤٣٧ ــ دار النهضة .

فـأثن عليهـا بالـذي هـو أهلـه ∴ ولا تكفرهـا لا فـلاح لكـافر

فلو أنها تجرى على الأرض أدركـت ∴ ولكنـها تهفـو بتمثـال طـائر

فهذا ذم له؛ إذ يريد أن الفرس نجته وأطلقته، ومنت عليه وأنقذته فهو طليقها وأسير منها ورقيقها ... [1]

فانظر كيف حكم الاطراد في تلاؤم الغرض مع السياق وتناغيه معه فوصف خيل الأعداء وسلاحهم لا يكون إلا في الذم، ويطرد في الهجاء خاصة، بينما ترى وصف سلاحه وقومه في الفخر خاصة لا يتعداه إلى الذم أو اللوم ...

وهذا كثير [2] إذا تتبعته عند النقاد ـ قبل الإمام عبد القاهر ـ ترى فيه تلازماً بين نمو التقعيد البلاغي والبحث فيه وبين تتبع أساليب العربية واطرادها على نسق واحد داخل السياق الواحد ..

ثم إذا تتبعته عند علماء الإعجاز ـ بعد الإمام عبد القاهر الجرجاني ـ ترى فيه ما هو أعجب من الكشف الصريح عن سلوك القرآن طرائق ومسالك متتابعة مطردة، وهو المشترك في امتداد زمن طويل ... ومع هذا يتلاقى النظم أوله مع آخرا حتى يكون كالسورة الواحدة أو الآية الواحدة...

ولما كان الإمام عبد القاهر قد غرف من معين الجاحظ وعلى بن عبد العزيز الجرجاني وأضرابهما ممن نبه إلى بعض من الاطراد في النظم ... وكان الإمام مولعاً باستقصاء اللغة وطرائق التعبير = كان للاطراد عنده أثر كبير في وضع قواعده وقوة أحكامه وصحتها ..

اقتران الاطراد بالسياق الدقيق عند الإمام :

---

(١) السابق / ٤٣٨ .

(٢) نوصي بدراسة تستقصي الاطراد في التراث البلاغي والنقدي وأثره في التقعيد البلاغي فهذا حري برد ما تمافت من أقوال وآراء في نشأة البلاغة ، وأنها إلى اليونان أقرب وبهم أشبه مما لا يكاد يخلو منه كلام حداثي في تلك الأيام الغريبة ...

لم يجعل الإمام عبد القاهر الاطراد في النظم العالي وما تولد عنه من اطراد الأغراض والفوائد اعتباطاً ولا جزافاً، بل قرنه بسياقه الدقيق وموضعه الأخص الأشكل به .

وقد نص الشيخ على ذلك بما لا يدع للشك مجالاً، فقال عقب أن قرر عود الحسن إلى النظم " ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض ..

تفسير هذا أنه ليس إذا راقك التنكير في سؤدد من قوله : تنقل في خلقي سؤدد " فإنه يجب أن يروقك أبداً وفي كل موضع ... بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم ... " [1]

ولما كان توهم الاطراد من غير نظر إلى سياق الكلام والعلائق المحيطة به مزلقا إلى خطأ فادح نبه الإمام إلى صورة من توهم الاطراد في اللغة من غير إدراك للاختلاف بين النظوم المتشابهة من وجه بينما هي مختلفة من وجه آخر وما ينتج عن ذلك من خطأ في صورة توهم صواب...

وقد نظر الإمام في هذا وبينه في حادثة ذي الرمة حيث قدم الكوفة، فوقف ينشد الناس بالكناية قصيدته الحائية التي منها : [2]

هي البرء والأسقام والهم والمنى ∴ وموت الهوى في القلب مني المبرح

وكان الهوى بالنأي يمحى فيمحي ∴ وحبك عندي يستجد ويبرح

إذا غير النأي المحبين لم يكد ∴ رسيس الهوى من حب مية يبرح

---

(١) دلائل الإعجاز ــ عبد القاهر الجرجاني / ٨٧ ــ تح الشيخ/ محمود محمد شاكر ــ الطبعة الخامسة ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م .

(٢) من قصيدته التي مطلعها :

أمترلتي مي سلام عليكما ∴ على النأى والنائي يود وينصح

ديوانه ١٩٢/٢ .

فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شبرمة : يا غيلان، أراه قد برح! فشنق ناقته وجعل يتأخر بها ويفكر، ثم قال :

إذا غير النأي المحبين لم أجد ∴ رسيس الهوى من حب مية يبرح

يقول راوي الخبر (عنبسة) فلما انصرفت حدثت أبي، قال : أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرمة ما أنكر، وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة، إنما هذا كقول الله تعال: ﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ (١) وإنما هو : لم يرها ولم يكد ... " (٢)

ثم أخذ الإمام في بيان الشبهة التي جازت على ذمة الرمة، فغير لأجلها البيت وهي دائرة على أنه قد فهم اطراد الاستعمال على وجه العموم من غير تقييد بسياقه الخاص على حين أن عرف اللغة وطرائق الاستعمال محكومة بعلائق وسياقات ترشدها ... يقول الإمام : " واعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في العرف أن يقال : (ما كاد يفعل) (ولم يكد يفعل) في فعل قد فعل ... كقوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٣) فلما كان مجيء النفي في (كاد) على هذا السبيل توهم ابن شبرمة أنه إذا قال : لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح " فقد زعم أن الهوى قد برح، ووقع لشبرمة مثل هذا الظن ...

وليس الأمر كالذي ظناه ... فمتى لم يكن المعنى على أنه قد كانت هناك صورة تقتضي ألا يكون الفعل وحال يبعد معها أن يكون، ثم تغير الأمر ... فليس إلا أن تلزم الظاهر ... (٤)

ومن ثم نبه الإمام إلى خفاء دقيق السياق والذي أخذ بأعنة الكلام وقاده نحو اطراد معين، فذكر آخراً قوله : " فإذا بلغ من دقة هذه المعاني أن يشتبه الأمر فيها على مثل خلف الأحمر وابن شبرمة، حتى يشتبه على ذي الرمة في صواب قاله، فيرى أنه غير صواب، فما ظنك بغيرهم؟ وما يعجبك من أن يكثر التخليط فيه ؟ ". (٥)

---

(١) النور / ٤٠ .

(٢) الدلائل / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٣) البقرة / ٧١ .

(٤) الدلائل / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٥) الدلائل / ٢٧٧ .

الاطراد المطلق عند الإمام :

وأعني به الاطراد الذي لا يتوقف عند حد، ولا يتقيد بقيد، بل هو كالقانون العام الـذي يحكم اللغة، ومن ثم يجعله الإمام إنساني السمت عالمي المذهب .. فهو قائم في كل جيل وأمـة ... ومتداول بين كل لسان ولغة ... وهذا في الأمور المشتركة العامة التي هي مقاييس شائعة ... وهذا كثير في الأحكام العامة عند عبد القاهر، والتي لا تختص بها لغة دون أخرى كما تـراه في تقريـر حقيقة تصور معاني الكلام فيما بين شيئين، وأن المعنى مستفاد من بين الكلام، مفهوم من الإسـناد، فيقول بعد ذلك : " فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل وبغير هذا الدليل، وهو شـيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة".(١)

معجم مصطلح الاطراد عند عبد القاهر :

المتتبع للاطراد عند الإمام يجده قد نص عليه بصور متعددة، ووجوه مختلفة ... وكلـها تؤدي معنى الاطراد من تتابع النظم واستمراره على طريقة واحدة في القول ...

فمرة ينبهك إلى استقصاء النظم العالي، كقوله : " وإذا استقريت وجدت الأمر كـذلك أبداً متى كان مفعول المشيئة ... "

وكقوله : " فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبداً على الفعل إذا نحى بها هذا النحو الذي ذكرت له ... "

ومرة يحيلك إلى ما استقر عند العقلاء وأطبقوا عليه، كقوله : "... أطبق عليه العقلاء أن المجاز أبلغ من الحقيقة ... " .

وكقوله : " رأيت العقلاء كلهم يثبتون القول بأن من شأن الاستعارة أن تكون أبداً أبلـغ من الحقيقة " بل يتعدى أحياناً إلى ما يعرفه العقلاء في كل جيل وكل أمة، كقوله : " وهذا شـيء يعرفه العقلاء في كل جيل وكل أمة وحكم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة " .

وحينا تراه يوقفك ما يجب أبداً في موضع، كقوله : " وكذلك السبيل في كل شيء ... " وقوله: " وكذلك السبيل أبداً في كل كلام كان ضمير الشأن .. " وقوله : " فقد وجب أن تكون

---

(١) الدلائل / ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٤٢ .

تلك قضية في كل شيء وكل حال..." .

وأحيانا أخرى يوقفك على صريح لفظ الاطراد، كقوله : " أما حذف الخبر الذي قلنا إنه لنا أو في الوجود فمطرد في كل ما معناه التوحيد".

وقد يكتفي بالتأبيد في الحكم كقوله : " وأن المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة "، أو العموم كقوله : " في كل شيء ... " .

وهكذا يؤدي الإمام معنى الاطراد بعبارات متفاوتة تبعا لتفاوت تأكيد اطراده والغرض منه كما سترى ـــ إن شاء الله ـــ عند النظر في كل اطراد على حدة ...

اطراد رجوع الحسن أو القبح إلى النظم خاصة :

وهذا أمر عنى به الإمام أكثر من غيره، فبه بدأ وإليه انتهى، فكرره في وجوهه المتعددة، بل هو ــ عندي ــ الوجه في أن ذكر الإمام التمثيل والكناية والاستعارة في الدلائل = أثناء كلامه عن النظم .. ثم أعاد الكلام عنها بين الفينة والأخرى ... ليدلك على الاطراد الذي أراده بأبلغ وجه، وأنه في كل وجوه الكلام وتراكيبه، ويكون المرجع في الحسن أو القبح إلى النظم دون غيره يستوي المجاز في ذلك مع التقديم والتأخير ... وتتلاقى الكناية فيه مع الحذف والذكر .. فكل أمر البلاغة إليه...

ومن ثم نبه الإمام إلى الاطراد في قاعدته تلك بصور متعددة ووجوه شتى ...

فمرة يريك اطراد القاعدة فيما استجيد من كلام الفحول واستحسن من حاق الشعر ومعدنه " فاعمد إلى ما تواصفوه بالحسن وتشاهدوا له بالفضل، ثم جعلوه كذلك من أجل النظم خصوصاً دون غيره مما يستحسن له الشعر أو غير الشعر، من معنى لطيف أو حكمة أو أدب ... مما لا يدخل في النظم ... فإنك ترى عيانا أن الذي قلت لك كما قلت اعمد إلى قول البحتري:

بلونا ضرائب من قد نرى ∴ فما إن رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أبدت له الحادثا ∴ ت عزما وشيكا ورأيا صليبا
تنقل في خلقي سؤدد ∴ سماحا مرجى وبأسا مهيبا
فكالسيف إن جئته صارخا ∴ وكالبحر إن جئته مستثيبا

أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله : " هو المرء أبدت له الحادثات " ثم قوله " تنقل في خلقي سؤدد وإضافة الخلقين إليه ... لا ترى حسنا تنسبه إلى النظم ليس سببه ما عددت، أو ما هو في حكم ما عددت ... وهكذا السبيل أبداً في كل حسن ومزية رأيتهما قد نسبا إلى النظم وفضل وشرف أحيل فيها عليه ... [1]

ومرة يريك إياها في إعجاز القرآن، فتفكر في قوله تعالى : ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [2] .

- فتجلى لك منها الإعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع، فلا تجد لذلك وجهاً إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة

---

(١) الدلائل ٨٤ ــ ٨٦.

(٢) هود/ ٤٤ .

بالرابعة وهكذا إلى أن تستقريها إلى آخرها وأن الفضل تناتج ما بينها وحصل من مجموعها... [1]

- ومرة يحيلك الإمام في إدراك هذا الاطراد إلى ما فسد نظمه، وسقط بناؤه وتركيبه وعيب تأليفه وصياغته من نحو قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكا ∴ أبو أمه حي أبوه يقاربه

وقول المتنبي:

ولذا اسم أغطية العيون جفونها ∴ من أنها عمل السيوف عوامل

وقول أبي تمام :

ثانيه في كبد السماء ولم يكن ∴ كاثنين ثان إذ هما في الغار

وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم وعابوه من جهة سوء التأليف... [2]

- ومرة يريك الإمام اطراده في مواقع الاستعارة الحسنة، كما في قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ [3] فليست المزية لمجرد الاستعارة ولكن لأن مسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده ...

يبين أن الشرف كان لأن سلك فيه هذا المسلك وتوخى به هذا المذهب = أن تدع هذا الطريق فيه. وتأخذ اللفظ فتسنده إلى الشيب صريحاً، فتقول : اشتعل شيب الرأس، أو الشيب في الرأس، ثم تنظر: هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة ؟ وهل ترى الروعة التي كنت تراها ... [4]

ويبين الإمام أن بناء النظم على هذا الوجه يفيد العموم والشمول، وهو ما يتلاقى مع الغرض المراد ...

ومرة أخرى يريك الإمام اطراد قاعدته في الاستعارة المبتذلة في أصل وضعها، والعامية في شيوعها ... ثم يتصرف فيها المتكلم بتغيير نسق الكلام فيحيلها إلى خاصية حسنة، وهذا ما تجده في قول المتنبي :

وقيدت نفسي في ذراك محبة ∴ ومن وجد الإحسان قيدا تقيدا

---

(١) الدلائل/ ٤٥ .

(٢) الدلائل / ٨٣ ، ٨٤.

(٣) مريم / ٤ .

(٤) الدلائل / ١٠٠ ، ١٠١ .

الاستعارة في أصلها مبتذلة معروفة، فإنك ترى العامي يقول للرجل يكثر إحسانه إليه وبره إليه، حتى يألفه ويختار المقام عنده : قد قيدني بكثرة إحسانه إلى وجميل فعله معي، حتى صارت نفسي لا تطاوعني على الخروج من عنده .

وإنما كان ما ترى من الحسن بالمسلك الذي سلك في النظم والتأليف.[1]

وهكذا يخلص بك الإمام إلى تحقق اطراد قاعدته التي بنى عليها كتابه كله، وهي أن مثار الحسن والقبح في الكلام كله عائد إلى طريقة نظمه وبنائه .. حتى تنقطع الأنفاس بالإعجاز، لمراعاة خصوصيات في الكلام فاتت على البشر القصور علمهم وكمال علمه سبحانه .

اطراد الفائدة المعنوية من التقديم عند الإمام بين تقعيد البلاغيين والنظم العالي :

نبه الإمام إلى موطن الخطأ في التقديم في عدم مراعاة اطراد الحسن في كل موضع وقصر الفائدة على بعض الأحوال دون بعض، بل يجب أن تكون الفائدة في كل شيء وكل حال ...

ومن ثم فلا يستوي الحال والغرض من الكلام عند التقديم وعدمه، ولا يعقل أن يجعل التقديم وتركه سواء .. فيعد هذا من قبيل التفنن مثلاً .. أو لإقامة الوزن ...

وتصريح الإمام باطراد الفائدة من التقديم والتنبيه على موطن الخطأ فيه قد جعله الإمام في صدر حديثه عن الباب، وكأنه ينبه إلى بناء كلامه الآتي عليه، وإلى وجه أهميته في تقرير أحكامه التالية ...

ولهذا نبه إلى الخطأ في عدم اطراد الفائدة بأسلوب جازم حاسم : "واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه في توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه.

وذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى، فمتى يثبت في تقديم المفعول مثلا في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك الفائدة في كل شيء وكل حال ... [2]

ومن ثم أخذ الإمام في إيضاح الفرق بين التقديم والتأخير على وجه لا يتأتى فيه الإنكار؛ إذ جاء بيان الصيغ على طبقات الكلام المختلفة، ابتداء من كلام الناس وانتهاء بالنظم المعجز ... وقد قلب النظم فيه على وجهه المتعددة، سواء في الصحة أو الفساد ... من خلال صور الأساليب المختلفة، سواء في

(١) الدلائل / ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) الدلائل / ١١٠ .

الاستفهام أو النفي، أو الإثبات في المسند إليه أو المسند او المفعول أو بقية المتعلقات حتى إنك إذا قلت ابن باب التقديم كله قد تفرع عن تقرير اطراد الفائدة منه لم تكن مخطئاً، ألا ترى كيف استهل الإمام بابه ببيان فائدته ؟ " وهو باب كثير الفوائد، وجم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة..." (١)

ثم انظر كيف فرع على العناية والاهتمام وجوها لا تقف عندها، بل عاب الإمام الاكتفاء بهما من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم، ومن ثم آل أمر التصغير عندهم إلى هوان ...(٢)

ومن ثم أخذ الإمام في تقرير اطراد الفائدة وتحقيق ذلك، فبدأ بما هو "أبين شيء في ذلك " وهو التقديم مع الاستفهام فإن فائدة التقديم فيها ظاهرة بينة ألا ترى أن تقديم المسند إليه في قوله تعالى : ﴿ أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم ﴾ (٣) قد أفاد تقريره بالفاعل لا بالفعل، بخلاف : (أفعلت هذا) يقول الإمام : " لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له ــ عليه السلام ــ وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم : (أأنت فعلت هذا؟) وقال هو في الجواب : (بل فعله كبيرهم هذا) ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : فعلت أو لم أفعل ... " (٤)

فهذا بين في بيان فائدة تقديم المسند إليه (أنت) وأن تلك الفائدة تزول عند تأخيره، وكذلك المفعول في هذا كحال الفاعل لا تجد للكلام تلك المزية التي رأيتها له في التقديم انظر إلى قوله تعالى : ﴿ قل أغير الله أتخذ وليا ﴾ (٥) وقوله : ﴿ قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون ﴾ وتأمل ذلك الحسن وتلك المزية والفخامة ثم انظر الكلام عند التأخير، فقل: (قل أتتخذ غير الله وليا) و(أتدعون غير الله) فلا ترى ما كان للكلام ألبتة وذلك " لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك : أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً ؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأيكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك.

ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل : (أتتخذ غير الله وليا) وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ولا يزيد على ذلك " . (٦)

---

(١) الدلائل / ١٠٦ .

(٢) ينظر الدلائل / ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٣) الأنبياء / ٦٢ .

(٤) الدلائل / ١١٣ .

(٥) الأنعام / ١٤ .

(٦) الدلائل / ١٢٢ .

وهكذا يستقري الإمام أساليب التقديم في صوره المختلفة فيضعها في النظم العالي ويتبين فائدة التقديم فيها، وكيف تزول تلك الفائدة عند زوال التقديم ... بما يثبت اطراد الأصل الذي بني عليه بابه...

اطراد الغرض من (كل) بين تقديمها على النفي وتقديم النفي عليها :

نص الإمام عبد القاهر على اطراد مواقع كل من التقى والغرض المراد منها، فإذا : " تأملنا وجدنا إعمال الفعل في (كل) والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن، تقول : (لم ألق كل القوم) و(لم آخذ كل الدراهم) فيكون المعنى أنك لقيت بعضا من القوم ولم تلق الجميع وأخذت بعضا من الدراهم وتركت الباقي، ولا يكون أن تريد أنك لم تلق واحداً من القوم، ولم تأخذ شيئاً من الدراهم .. " [1] وهذا بخلاف العكس في النظم، فلا يكون إلا حيث يراد استغراق النفي من جميع وجوهه، وعمومه في كل أجزائه ... " قليلا ولا كثيراً ولا بعضا ولا كلا ... " [2]

فانظر كيف حصر الإمام مواقع كل في النفي في غرض واحد، عن طريق النفي والاستثناء لا يصلح أن يكون إلا حيث ... " .

ولعل الإمام قد آثر في بنائه تلك القاعدة على الاطراد، ثم بنى أسلوبه على النفي والاستثناء وهو الذي قرر لاحقا [3] أنه يكون حيث الإنكار والشك، وتوهم المخالفة والجحد، فلا تكون في الأمر الظاهر المسلم به إلا على سبيل التنزيل = لعله قد رأى غموض المسألة وخفاءها، وشعر بالمعارضة والممانعة فيها ... وتأتي به وقد رأى ذلك حين قال في آخر المسألة من كلامه : واعلم أن من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال تحدث بسببها وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها، دقائق وخفايا لا إلى حد ونهاية وأنها خفايا تكتم أنفسها جهدها، حتى لا ينتبه لأكثرها، ولا يعلم أنها هي، وحتى لا تزال ترى العالم يعرض له السهو، وحتى إنه ليقصد إلى الصواب فيقع في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ، كل ذلك لشدة الخفاء وفرط الغموض ... " [4] ومن ثم عنى الإمام بإظهار اطراد النظم العالي على ذلك بأسلوب قاطع ...

---

(١) دلائل الإعجاز / ٢٧٨ .

(٢) السابق / ٢٧٨ .

(٣) ينظر : الدلائل /٣٣٢ وما بعدها .

(٤) الدلائل / ٢٨٥ .

ولهذا أخذ الإمام في إقامة الدليل على هذا الاطراد بطرائق متعددة، فبين وجه اختيار أبي النجم الرفع في قوله : [1]

قد أصبحت أم الخيار تدعى ∴ على ذنبا كله لم أصنع

فآثر الرفع في (كله) مع أن النصب لا يكسر له وزنا، ولا يمنعه من معنى أراده، وذاك أن الرفع هنا فيه تلاؤم الغرض المقصود والمعنى المؤم عند ابي النجم ما يفيده هذا التركيب باطراد في كل موضع ..

ألا ترى أنه أراد أنها تدعى عليه ذنبا لم يصنع منه شيئاً ألبتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضا ولا كلاً.[2]

وهذا المعنى هو الذي يتلاقى مع ما تفيده (كل) إذا تقدمت على النفي باطراد، وتستلزمه من حال التركيب ومعدن الكلام ومصدره، وليس من شيء خارج عنه ...

وهذا بخلاف النصب فإنه يجعل (كل) هنا متأخرة عن النفي، وهذا يمنع من هذا المعنى، إذا قد اطردت ــ في حال تأخرها على النفي ــ على إفادة التبعيض، وهي يقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه...

ولذلك لم تستعمل في النظم العالي إلا متلازمة مع غرضها بحيث لا تكاد تتخلف أبداً، فإذا أريد استغراق النفي تقدمت (كل) عليه في الاستعمال كله، انظر إلى إبراهيم بن كنيف النبهاني : [3]

فكيف؟ وكل ليس يعدو حمامه ∴ ولا لامرئ عما قضى الله مزحل

فالمعنى على نفي أن يعدو أحد من الناس حمامه بلا شبهة ... ومثله قول دعبل :

فوالله ما أدري بأي سهامها ∴ رمتني وكل عندنا ليس بالمكدي

أبا الجيد، أم مجرى الوشاح وإنني ∴ لأفهم عيناها مع الفاحم الجعد

المعنى على نفي أن يكون في سهامها مكد على وجه من الوجوه..

ومن البين في ذلك ما جاء في حديث ذي اليدين حين قال للنبي ﷺ: "قصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال ﷺ : كل ذلك لم يكن.. فقال ذو اليدين : بعض ذلك قد كان " . [4]

---

(١) ينظر : البيت في معاهد التنصيص للعباسي ١٤٧/١ .

(٢) الدلائل / ٢٧٨ .

(٣) السابق / ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٤) الحديث في صحيح مسلم . كتاب المساجد . باب السهو في الصلاة والسجود ٢٣٢/١ .

المعنى لا محالة على نفي الأمرين جميعاً، وعلى أنه ﷺ أراد أنه لم يكن واحد منهما، لا القصر ولا النسيان، ولو قيل : لم يكن كل ذلك، لكان المعنى أنه قد كان بعضه ... [1]

وهذا الاطراد في الاستعمال قائم مثله في تقديم النفي على كل حيث تراه مستلزماً معنى ـــ في جميع كلامهم ـــ لا يتخلف فهو حيث يراد "أن بعضا كان وبعضا لم يكن " انظر إلى قول المتنبي :

ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد[2]

فالمعنى لا محالة ـــ على إرادة حدوث البعض دون البعض الآخر ـــ وأنه لا يصلح فيه الاستغراق، ولا يتوهم ...

وهذا الاطراد الذي نص عليه الإمام عبد القاهر قد ارتضاه أكثر القوم، واستقر عندهم فوافقه الفخر الرازي [3] ووجهه بأن ذلك كائن عند من يقول بدليل الخطاب وكذلك العلوي في الطراز [4] والخطيب [5] في الإيضاح، وعبد الحكيم في حاشيته على المطول [6]، وشراح التلخيص... [7]

اطراد الإمام بين الثبات والنقض :

حاول سعد الدين التفتازاني وغيره نقض اطراد الإمام في تلك القضية، فخالفه فيها، فقال ـــ بعد أن ذكر كلام الإمام ـــ : " وفيه نظر؛ لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض، كقوله تعالى :﴿ والله لا يحب كل مختال فخور ﴾ [8]، ﴿ والله لا يحب كل كفار أثيم ﴾ [9]، ﴿ ولا تطع كل حلاف مهين ﴾ [10] .

---

(١) الدلائل / ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٢) الدلائل / ٢٨٤ .

(٣) ينظر : نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز ـــ للرازي /٣١٤ ـــ تح د/ البكري شيخ أمين ـــ الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

(٤) ١٩٣/٢ .

(٥) ٤٠ ، ٤١ .

(٦) ٢٤٦/٢ .

(٧) ينظر : مواهب الفتاح ٤٤٢/١ ، وحاشية الدسوقي ٤٤٢/١ (شروح) ط دار السرور ـــ بيروت .

(٨) الحديد / ٢٣ .

(٩) البقرة / ٢٧٦ .

(١٠) القلم / ١٠ .

فالحق أن هذا أن هذا الحكم أكثري لا كلي ... " [1]

وكذلك خالفه الشيخ الطاهر بن عاشور بأنه غير مطرد في جميع مواضع (كل) بل قد يراد بها الأفراد، وليس التأكيد، وحينئذ فلا يطرد فيها ما ذكره الإمام، ومن ثم فقد وافق السعد في وجه وإن خالفه في وجه آخر ــ كما سنرى ــ يقول الشيخ في قوله تعالى : ﴿ إن الله لا يحب كل مختال فخور﴾ [2] ولا يخطر ببال أهل الاستعمال أن يكون مفاده : إن الله لا يحب المختالين الفخورين إذا اجتمعوا، بناء على ما ذكره عبد القاهر من أن (كل) إذا وقع في حيز النفي مؤخراً عن أداته ينصب النفي عن الشمول.

فإن ذلك إنما هو في (كل) التي يراد منها تأكيد الإحاطة، لا في كل التي يراد منها الأفراد والتعويل في ذلك على القرائن .

على أنا نرى ما ذكره الشيخ أمراً أغلبياً غير مطرد في استعمال أهل اللسان، ولذلك نرى صحة الرفع والنصب في لفظ (كل) في قول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى ∴ على ذنبا كله لم أصنع[3]

ويرى الشيخ في موضع آخر أن اطراد الإمام عبد القاهر قد جاء من نظر الشيخ إلى استعمال واحد للعرب في هذا التركيب، حيث تستعمله في كلام يراد منه إبطال خبر وقعت فيه كل صريحا أو تقديراً أو في رد الاعتقادات الخاطئة، كقول المثل : " ما كل بيضاء شحمة " . [4]

ومن ثم فقد خالف السعد فرأى أن الغالب هو عكس ما ذكره السعد، فالكثير الشائع عند الشيخ الطاهر هو ان تكون لغير ما ذكره الإمام عبد القاهر ... وأنها تأتي بقلة في النظم وفق قاعدة الشيخ الإمام .. [5]

---

(١) المطول لسعد الدين التفتازاني ٤٤٥/٢ ــ مطبعة والدة عباس .

(٢) لقمان / ١٨ .

(٣) التحرير والتنوير ــ للشيخ الطاهر ابن عاشور ١٦٧/٢١ ــ الدار التونسية للطبع والنشر .

(٤) تتمته : (ولا كل سوداء تمرة) وهو مثل يضرب في موضع التهمة ، يعني أنه وإن أشبه أباه خلقا فلم يشبهه خلقا . ينظر : مجمع الأمثال للميداني ٢٨١/٢ ، ٢٨٢ .

(٥) ينظر : التحرير والتنوير ٩٢/٣ ، ٢٧ /٤١٢ ، ٧٠/٢٩ ، ٧١ .

موقف العلماء من نقض اطراد الإمام عبد القاهر :

لم يرتض العلماء ما ذهب إليه السعد من نقض اطراد الإمام فرأى الشيخ عبد الحكيم [1] وغيره أن الآيات التي ذكرها السعد مصروفة عن ظاهرها بدليل خارجي، ومن ثم فلا تنقض اطراد الإمام ..

ووجه ذلك أنه يعتبر النفي في الآيات بعد دخول (كل) فلا تكون كل داخلة في حيز النفي حقيقة، وإن كانت داخلة صورة، فلا ينتقض الاطراد بها...

أو أن يكون كلام الإمام مصروفاً إلى أصل الوضع، وإفادة هذه الآيات لشمول النفي ليس من أصل الوضع وإنما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية وهي تحريم الاحتيال والكفر ... [2]

أو أن ذلك على وجه التعريض بالمخاطب، والإيماء إلى أنه شر صنعته، وأن الكلام مبني على الفرض والتقدير، فعلى فرض محبة الله لبعض هؤلاء ... فهم ــ خصوصاً ــ لفرط كفرهم واحتيالهم ... لا تتعلق بهم محبة الله ــ عز وجل ــ [3]

ومن ثم فما ذكره الشيخ الإمام عبد القاهر من اطراد هذا الأسلوب صحيح لأنه قد جعله دائراً حول أمرين :

- توجه النفي إلى القيد ..
- اعتبار (كل) قيداً من القيود، يقول الإمام : " وإذا كان هذا حكم النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد، فإن التأكيد ضرب من التقييد، فمتى نفيت كلاما فيه تأكيد فإن نفيك ذلك يتوجه إلى التأكيد خصوصا ويقع له .."[4]

فإذا نظرت إلى ما اعترض به على الإمام لنقض اطراد كلامه تجده لا يتلاقى مع هذا الأصل الذي قرره وبنى عليه اطراده ... [5]

---

(١) ينظر : فيض الفتاح للشيخ الشربيني ٤٤٦/٢ (هامش المطول)، وحاشية الشيخ عبد الحكيم السيالكوتي على المطول ٤٤٦/٢ وما بعدها (هامش المطول) ، ومواهب الفتاح ٤٤٢/١ ، وتجريد البناني ٢٠٦/١ ــ مطبعة بولاق ١٣١١هـ .

(٢) ينظر : حاشية الدسوقي ٤٤١/١ (شروح) .

(٣) ينظر : شرح التلخيص للشيخ عبد الرحمن البرقوقي / ٨٨ .

(٤) الدلائل / ٢٨٠ .

(٥) ينظر : اعتراضات الشيخ الطاهر البلاغية (دكتوراه) للمؤلف / ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

اطراد تقديم (مثل) و(غير) :

يرى الإمام أنه " مما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم : (مثل) و(غير) في نحو قوله : [1]

مثلك يثني الحزن عن صوبه ∴ ويسترد الدمع عن غربه

وقول الناس : " مثلك رعى الحق والحرمة " ... وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه بـ(مثل) إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الحال والصفة كان من مقتضى القياس وموجب العرف والعادة أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل، ومن أجل أن كان المعنى كذلك قال :

ولم أقل مثلك أعنى به ∴ سواك يا فردا بلا مشبه

وكذلك حكم غير إذا سلك به هذا المسلك، كما في قول المتنبي: [2]

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع ∴ إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا

وكذلك قول أبي تمام :

وغيري يأكل المعروف سحتا ∴ وتشحب عنده بيض الأيادي

فالمتنبي في البيت السابق لم يرد أن يعرض بواحد كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنه مضعوف يغر ويخدع ..

وكذلك أبو تمام لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذي قرف به عند الممدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه، بل ليس إلا أنه تقي عن نفسه أن يكون يكفر النعمة ويلؤم ... [3]

ثم يستطرد الإمام إلى طبيعة هذا الاستطراد، فجعله ذا سمتين:

- سميت الغريزة اللغوية، في قوله : واستعمال (مثل) و(غير) على هذا السبيل شيء مركوز في الطباع ... فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبدا على الفعل إذا نحى بهما هذا النحو الذي ذكرت لك ...
- سمت العالمية في الاستعمال فلم يجعله خاصا بلغة العرب [4] وحدهم، بل هو كما قال : " وهو جار في

---

(١) شرح ديوان المتنبي للواحدي ١/٣٩٠ (ترقيم الكتروني) .

(٢) السابق ١/٢٢٦ .

(٣) الدلائل /١٣٨ ، ١٣٩ .

(٤) مثل هذه الأحكام من الإمام تحتاج إلى متابعة واستقصاء في الدلائل والأسرار ثم تجري دراسة مقارنة بين اللغات على أساس من الاشتراك والاختلاف ، حتى تصل إلى الجذور المشتركة في الأساليب...

عادة كل قوم " .[1]

ويلاحظ أن الإمام يشترط في هذا الاطراد في الأسلوب اتساقه مع القيد الذي قيده به بحيث إذا اختلف لا يتأتى الاطراد ..

كما أن الإمام قد أشار إلى نظرية الاحتمالات في التراكيب المتشابهة، فإن المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما، أفلا ترى أنك لو قلت: يثني الحزن عن صوبه مثلك، ورعى الحق والحرمة مثلك ... وينخدع غيري بأكثر هذا الناس، ويأكل غيري المعروف سحتاً، رأيت كلاماً مقلوبا عن جهته ومغيراً عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه ...

وقفة مع دعوى الإمام الاطراد :

مع التسليم للإمام في مجمل أحكامه، والقطع له بالقبول في أصل كلامه إلا ان تتبع سياق القول في المواضع التي ذكر فيها الإمام أن الشاعر (المتنبي أو أبا تمام) لم يردا إنسانا آخر .. يهدي إلى خلاف ما حكم، ويدل على عكس ما أراد ...

أما بيت المتنبي : غيري بأكثر هذا الناس ينخدع ... البيت فالتعريض فيه ظاهر، والانخداع بظواهر الأمور واضحة في القصيدة .. ألا ترى كيف ختمها بقوله :

فقد يظن شجاعا من به خرق ∴ وقد يظن جبانا من به زمع

إن السلاح جميع الناس يحمله ∴ وليس كل ذوات المخلب السبع

ومن ثم فقد أراد أن الأمر يتحقق عند التجربة، فقد مدحتك بعد الخبرة، فلم أخطئ ولم أكذب[2] بخلاف ما عليه غيره من التوهم والظن بالقياس على ظاهر الأمور .

أما بيت أبي تمام : وغيري يأكل المعروف سحتاً .. البيت فالتعريض فيه أظهر وأكشف ألا تراه كيف جاء عقبه مباشرة في خطاب ابن أبي دؤاد :

تثبت إن قولا كان زورا ∴ أتى النعمان قبلك عن زباد

وأرث بين حي بني جلاح ∴ سنا حرب وحي بني مصاد

فالوشاية به ظاهرة، وأراد دفعها عن نفسه وإلصاق الجرم بغيره من الواشين ولذا قال بعد أبيات كثيرة يحذره من الواشين :

---

(١) الدلائل / ١٤٠ .

(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدي ١/٢٣٠ .

ومن يأذن إلى الواشين تسلق ∴ مسامعه بألسنة حداد

طراد أساليب الحذف بين السياق المعنوي والتقعيد البلاغي:

ربط الإمام في أول كلامه عن الحذف بين السياقات والأحوال التي يطرد فيها وبين ما قرره آنفاً من أنك " ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن ... " (١)

وذلك الربط ــ عندي ــ مبني على استعلاء الفائدة في تلك السياقات خاصة، وظهورها أتم ما تكون ...

وهذا يتلاقى مع منهج الإمام في تقرير أحكامه وبناء قواعده، فإنه يبدأ بما هو ظاهر مكشوف للمتلقي .. ثم يترقى به إلى ما حقي عليه ... وأبهم، فإذا سلم بالأول كان أقرب إلى التسليم بالثاني ... وهكذا .

وإنما كانت تلك السياقات التي نبه الإمام على اطراد الحذف فيها عند العرب ظاهرة في تحقيق غرضه لأنها ــ كلها ــ أحوال نفسية عميقة يتفاعل معها الحذف في شيوع وتعدد الدلالات والإيحاءات المناسبة لأحوال الشاعر والمتلقي ... ومن ثم صدر الإمام بما اطرد في الباب ...

وهذه السياقات التي يطرد فيها الحذف هي :

- **سياق النسيب وذكر الديار والمنازل** :

فهذه طريقة مستمرة لهم سواء كان المحذوف مسنداً إليه أو مسنداً، واستشهد الإمام على ذلك بمواضع ثلاثة كقول الشاعر :

اعتاد قلبك من ليلى عوائده ∴ وهاج أهواءك المكنونة الطلل

ربع قواء أذاع المعصرات به ∴ وكل حيران سار ماؤه خضل

وقوله ــ أيضاً ــ :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطلا ∴ كما عرفت بجفن الصيقل الخلك

دار المروة إذا أهلى وأهلهم ∴ بالكانسية ترعى اللهوء والغزلا

كأنه قال تلك دار .

---

(١) الدلائل / ١٤٦ .

وقول ذي الرمة :

ديـــار ميـــة إذا مـــي تـــساعقنا ∴ ولا يرى مثلها عجم ولا عـــرب

بنصب : (ديار) على إضمار فعل، كانه قال : اذكر ديار (مية) . [1]

سياق الغزل [2] :

فإن ذكر المحبوبة وصفاتها بعد تقدمة أحوالها إنما يكون على سبيل الحذف، كأن ذلك متعين فيها، لا يتداخل مع غيرها، فهو نوع من الاختصاص لطيف، أو أن الشاعر أراد أن يمحض الحديث للـــصفات التي قامت مقام الموصوف كأنه تكون منها ... كقول جميل :

وهل بثينة يـــا للنـــاس قاضـــيتي ∴ ديني؟ وفاعلـــة خـــيرا فأجزيهـــا

ترنوا بعيني مهاة أقـــصدت بهمـــا ∴ قلبي عـــشية تـــرميني وأرميهـــا

هيفـــاء مقبلـــة عجـــزاء مـــدبرة ∴ ريا الفطام، بلا عيب يـــرى فيهـــا

من الأوانـــس مكـــسال، مبتلـــة ∴ خود غذاها بلين العـــين غاذيهـــا

وقوله أيضاً :

إني عشية رحـــت وهـــي حزينـــة ∴ تـــشكو إلى صـــابة لـــصبور

تقول بت عندي فـــديتك ليلـــة ∴ أشكو إليـــك فـــإن ذاك يـــسير

غـــراء مبـــسام كـــان حـــديثها ∴ در تحـــدر نظمـــه منثـــور

محطوطة المـــتين مـــضمرة الحـــشا ∴ ريا الروادف خلقهـــا ممكـــور[3]

سياق القطع والاستئناف :

حيث يبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره ثم يدعون الكلام الأول، ويـــستأنفون كلامـــاً آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ، مثال ذلك قوله :

وعلمـــــت أني يـــــوم ذا ∴ ك منـــــازل كعبـــــا ونهـــــدا

---

(١) الدلائل / ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٢) ذلك أن الغزل يغاير النسيب في أن النسيب يعني بالشوق والديار وما يستلزمها بخلاف الغزل فإنه يعني بذكر الصفات الحسية للمرأة . ينظر : نقد الشعر لقدامة بن جعفر ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) الدلائل / ١٥٠ .

قـــوم إذا لبـــسوا الحديـــد ∴ ـــد تنمـــروا حلقـــا وقـــدا

وقوله :

هم حلوا مـــن الـــشرف المعلـــى ∴ ومن حسب العشيرة حيث شاؤوا

بنـــاة مكـــارم وأســـاة كلـــم ∴ دماؤهم مـــن الكلـــب الـــشفاء

وقوله :

رآني على ما بي عميلة فاشـــتكى ∴ إلى ماله حالي أســـر كمـــا جهـــر

ثم قال بعد:

غلام رمـــاه الله بـــالخير مقـــبلا ∴ له سيمياء لا تشق علـــى البـــصر

وقوله :

إذا ذكر ابنـــا العنبريـــة لم تـــضق ∴ ذراعي وألقى باسته مـــن أفـــاخر

هلالان حمـــالان في كـــل شـــتوة ∴ من الثقل ما لا تستطيع الأباعر[1]

سياق المدح أو الذم :

وبين هذا السياق وسابقه خصوص وعموم، حيث اشتركا في أن الحذف قد وقع قبل ذكر صفات الممدوح أو غيره، واختلفا في أن السياق قد تمحض الحديث فيه عن المقصود بالكلام خاصة حـــتى كـــأن الكلام قد انعقد عليه أولاً وآخراً ... ومن ثم فالكلام موصول بعضه ببعض ..

وهذا بخلاف السياق المتقدم، حيث تجد تعدد المواقف الشخوص، واختلاف الحديث والمتحدث عنه ـــ فالشاعر له في الأمر مدخل وموقف، ثم يأتي بعد ذلك وصف الممدوح .. ومن ثم فهو مبني علـــى القطع والاستئناف...

وهذا السياق معتاد فيه الحذف عندهم، يقول الإمام : " ومما اعتيد فيه أن يجئ خبراً قد بنى على مبتدأ محذوف قولهم بعد أن يذكروا الرجل : (فتى من صفته كذا) (وأغر من صفته كيت وكيت) كقوله :

ألا لا فتى بعد ابن ناشـــرة الفـــتى ∴ ولا عرف إلا قد تـــولى وأدبـــرا

فتى حنظلي مـــا تـــزال ركابـــه ∴ تجود بمعـــروف وتنكـــر منكـــرا

(١) الدلائل / ١٤٨ ، ١٤٩ .

وقوله :

سأشكر عمرا إن تراخت منيتي ∴ أيادي لم تمنن وإن هي جلت[1]

فتى غير محجوب الفتى عن صديقه ∴ ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

اطراد خلو الفعل عن المفعول عند إثبات المعنى في نفسه للفعل :

نص الإمام على أن " كل موضع كان القصد فيه أن نثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، ولا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك ... " [2]

واطراد القاعدة هنا مردودة إلى أمرين :

- اطراد الفائدة معها ... فإذا اختلف النظم تغيرت الفائدة، ومن ثم حكم الإمام الغرض المراد : " كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلاً...الخ.

ومن ثم كان ذكر المفعول هنا ناقضا للغرض ومغيراً للمعنى، ألا ترى أنك إذا قلت هو يعطي الدنانير، كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه ...

- جريان عرف اللغة عليه، واستعمال الناس له على هذا النسق، فمن ثم استشهد بقول الناس : " فلان يحل، ويأمر وينهى ويضر وينفع "، وكقولهم : " هو يعطي ويجزل، ويقري ويضيف ... "

ثم أجرى ذلك على النظم العالي، فجعل منه قوله تعالى : ﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ [3] فالمعنى : هل يستوين له علم ومن لا علم له؟ من غير أن يقصد النص على معلوم، فليس الغرض الذين يعلمون شيئا مخصوصاً والذين لا يعلمون ذلك الشيء بل الذين وجدت لهم حقيقة العلم والذين لم توجد لهم ... [4]

وتقدير المفعول في هذا ومثله مفسد للمعنى المراد وغير مناسب لسياق الكلام، فلو قدرت المفعول هنا : ما وعد الله من ثواب، يعلمون حقائق الأحوال ... [5] لخرجت عن غرض الآية ونظمها، ألا ترى أنها ختمت بقوله : ﴿ إنما يتذكر أولوا الألباب ﴾ للدلالة على انتفاء العقل أصلا عنهم، ولذا آثر

---

(١) الدلائل / ١٤٩ .

(٢) الدلائل/ ١٥٥ .

(٣) الزمر / ٤٩ .

(٤) اليعقوبي ١٢٣/٢ .

(٥) ينظر : تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم) ٢٤٥/٧ ، وفتح القدير للشوكاني ٤٥٣/٤ .

(إنما) لما فيها من التعريض بهم في جهلهم [1]... وهذا يستلزم التركيز على الوصف وهو العلم وعدمه من غير معلوم معين...

ومن ثم تجد اطراد النظم القرآني على ترك المفعول في سياق نفي المفاضلة، حيث التركيز على إثبات الصفة ونفيها من غير نظر إلى اعتبار متعلقها، انظر إلى قوله في شأن اليهود : ﴿ فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ [2] وكذا في شأن الخائضين في الإفك : ﴿ لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون [3] ﴾ وهكذا إذا ستقريت هذه المادة في الفواصل أو المقاطع فإنك تجد الفعل فيها قد أثبت غير معدى إلى مفعول معين قصداً إلى إثبات الصفة للفعل في نفسه مطلقاً له من كل قيد...[4]، وكذلك قوله : ﴿ هو الذي يحيي ويميت ﴾ [5] وقوله تعالى : ﴿ وأنه هو أضحك وأبكى * وأنه هو أمات وأحيا ﴾ [6] وقوله : ﴿ وأنه هو أغنى وأقنى ﴾ [7] المعنى : هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء ... [8]

ولذا كان موقف البلاغيين [9] من تقرير الاطراد عند الشيخ موقف المؤكد لما نص عليه الشيخ، وسموا المفعول حينئذ مماتاً، فلا يسمى حذفاً ــ حينئذ ــ لأنه غير منوي في التقدير؛ إذ المنوي كالثابت، وذكر الزركشي أن الغالب في هذا الاطراد أن يأتي في النفي وإن كان ذلك غير مطرد ..

اطراد حذف مفعول المشيئة :

ذكر الإمام أن الواجب ألا ينطق بالمحذوف في مثله؛ بل يؤتى بالكلام هكذا من غير مفعول في فعل المشيئة والإرادة، على نحو قول البحتري :

لو شئت لم تفسد سماحته حاتم ∴ كرما ولم تهدم مآثر خالد

---

(١) اليعقوبي : ١٢٣/٢ .

(٢) البقرة / ٦٦ .

(٣) النور / ١٩ .

(٤) انظر : الاعتراضات / ٥٠٩ ، ٥١٠ .

(٥) غافر / ٦٨ .

(٦) القمر / ٤٣ ، ٤٤ .

(٧) القمر / ٤٨ .

(٨) الدلائل ١٥٤/١ ، ١٥٥ .

(٩) ينظر : نهاية الإيجاز /٦١ ، ٦٢ ، والمفتاح /٢٢٩ ، والشروح ١٢٠/٢ وما بعدها ومعترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ٣٠٩/١ تح أحمد شمس الدين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م .

فالأصل ــ لا محالة ــ : لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها...

وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللفظ ...

فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت : لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، صرت إلى كلام غث وإلى شيء يمجه السمع وتعافه النفس وذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له، أبدأ لطفا ونبلا لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك ... [1]

وهكذا ترى الإمام يربط بين اطراد الحسن واطراد الأسلوب، ويكشف عن أن تأييد اللطف والنبل من البيان من الإبهام هو الذي سوغ اطراد الحذف في هذا البناء أبداً ...

وهذا يهديك إلى سر ما لزم وجهاً واحداً عند أهل الصناعة واللغة، كما في أحوال وجوب تقديم المبتدأ أو الخبر ... عند النحاة ... فما ذاك إلا لشيوع حسنه زمنا بعد زمن، فامتداد الحسن عبر الأجيال جعله في النظم على وتيرة واحدة لا يتخلف وهذا يدعو إلى دراسة جوانب الحسن ووجوهه فيما لزم طريقة واحدة عند النحاة ...

ومن ثم يؤكد الشيخ على اطراد النظم العالي على ذلك، فلا تجده يتخلف في موضع، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [2] وقوله : ﴿ مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [3] وقوله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ونظائر ذلك من الآي ترى الحذف فيها المستمر. وكذلك قول طرفة :

وإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت ∴ مخافة ملوى من $$$$$

وقول حميد :

إذا شئت غنتني بأجزاع بيشة ∴ أو الزرق من تثليث أو بيلملما

مطوقة ورقاء تسجع كلما ∴ دنا الصيف وانجاب الربيع فأنجما

وقول البحتري :

إذا شاء غادى صرمة أو غدى على ∴ عقائل سرب أو تقتضي ربربا

---

(١) الدلائل / ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) سورة الأنعام : ٣٥.

(٣) سورة الأنعام : ٣٩ .

وقوله :

لو شئت عدت بلاد نجـد عـودة ∴ فحللـت بـين عقيقـة وزروده

فهذا كله مما يعلم أن ليس لغير الحذف وجه، وما ذاك إلا لأنك إن ذكرت فقلت : وإن شئت أن لا ترقل لم ترقل، أو قلت إذا شئت أن تغنيني بأجزاء بيشة غنتني، وإذا شاء أن يغادء صرمة غادى ... = أذهبت الماء والرونق، وخرجت إلى كلام غث، ولفظ رث ... [1]

ومن ثم استلزم ذلك الاطراد في الحسن اطراداً في البناء والأسلوب.

اطراد ذكر معقول المشيئة القريب بين تقعيد الإمام والنظم العالي:

ذكر الإمام عبد القاهر أن مفعول المشيئة والإرادة يحذف ما لم يكن غريبا ولا بدعا عجيباً ...

ثم عرج الإمام إلى اطراد آخر استقراه فوجده كذلك في نظمهم، وهو عكس ما تقدم، حيث ترى المفعول هنا غريباً حقيقة واقعية ماثلة قد اتفق عليها الناس أو غرابة نفسية عميقة تختلف حولها العقول وإن كانت لازمة لصاحبها غير منفكة عنه ... يقول الإمام في قول الشاعر : [2]

ولو شئت أن أبكي دمـا لبكيتـه ∴ عليهي ولكن ساحة الصبر أوسـع

" فقياس هذا لو كان على حد ﴿ ولو شاء الله لجمعهم على الهدى ﴾ [3] أن يقول : (لو شئت بكيت دما) ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه لأنها أحسن في الكلام خصوصاً .

وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب ان يشاء الإنسان أن يبكي دماً، فلما كان كذلك كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به.

وإذا استقريت وجدت الأمر كذلك أبداً متى كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بـدعا غريبـاً، وكان الأحسن أن يذكر ولا يضمر، يقول الرجل يخبر عن عزة : لو شئت أن أرد على الأمير رددت [4]

وجعل الإمام من ذلك قول الجوهري :

فلم يبق مني الشوق غير تفكـري ∴ فلو شئت أن أبكي بكيت تفكـرا

---

(١) الدلائل / ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٢) نسبه الدسوقي ١٣٢/٢ لأبي الهندام الخزاعي من قصيدة مطلعها : قضى وطرا منك الحبيب المودع.

(٣) الأنعام / ٣٥ .

(٤) الدلائل / ١٦٤ ، ١٦٥ .

فقد نحى به نحو قوله :

ولو شئت أن أبكي دمـا لبكيتـه ∴ .....[1]

وهو مذهب القوم .. "[2]

والاستقراء الذي ذكره الإمام وتبعه فيه القوم يجعل ذكر المفعول هنا مطرداً واجباً، وهو ما فهمه المرشدي من قوم الإمام، فقال : (فإنه حينئذ يجب ذكره ولا يحذف " .[3]

اطراد الإمام بين القاعدة والنص :

هذه هي القاعدة، وهي كما ترى في استوائها مع كلام العرب والنظم المعجز، بيد أن هناك مواضع اشتبهت على بعض العلماء، فظنوها ناقضة لاطراد الشيخ، ومناقضة له حيث توهم الشيخ الطاهر بن عاشور ــ رحمه الله ــ غرابة في بعض المواضع التي جاء فيها مفعول المشيئة محذوفاً، ومن ثم فهي ناقضة لكلامه، يقول الشيخ : " وقد يوهم أئمة المعاني أن المفعول الغريب يجب ذكره، وليس كذلك، فقد قال الله تعالى : ﴿ قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة﴾[4] فإن إنزال الملائكة أمر غريب .

قال أبو العلاء المعري :[5]

وإن شئت فازعم ان من فوق ظهرهـا ∴ عبيدك واستشهد إلهـك يـشهد

فإن زعم ذلك غريب ...[6]

ويكرر الشيخ ذلك في موضع آخر بصورة أشد تأكيداً لغرابة المفعول المحذوف بقوله : " وهـل

---

(١) الدلائل / ١٦٧ .

(٢) ينظر : نهاية الإعجاز ٣٤٢ ، والطراز للعلوي ١٠٥/٢ والبرهان ١٧١/٣ ، والشروح ١٣٣/٢ ، ومعترك الأقران ٣٠٨/١.

(٣) شرح عقود الجمان للمرشدي ١٤٧/١ ــ طبعة ثانية ١٣٧٤هـ ــ ١٩٥٥م ــ مطبعة الحلبي .

(٤) فصلت / ١٤ .

(٥) من قصيدة في مدح الشريف إبراهيم العلوي ، ومطلعها :

إليك تناهى كل فخر وسؤدد ∴ فأبل الليالي والأنام وجدد

ينظر : شروح سقط الزند (الخوارزمي والبطليوسي) ٣٣٨/١ تح مصطفى السقا وآخرين . الهيئة المصرية العامة ط ثالثة ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

(٦) التحرير والتنوير ٣٢٢/١ .

أغرب من هذا الزعم، لو كانت الغرابة مقتضية ذكر مفعول المشيئة ... "[1]

والحق أن ما ذكره الشيخ الطاهر لا ينقض اطراد الإمام؛ لأنه الغربة عند الشيخ الطاهر متوهمة وليست حقيقة .. وإليك بينا هذا :

أما الآية التي ذكرها الشيخ وما شابهها فإن الحكم عليها ليس على ما ذكره الشيخ الطاهر من ظاهر الأمر؛ بل يجب النظر إلى اعتقاد المتحدث عنهم وهم المشركون في إنزال الملائكة رسلاً حيث تراه ـ إن استقصيته في الذكر الحكيم ـ غير غريب ولا بدع عجيب ـ عندهم ـ بل العكس وهو الصحيح فهم أنكروا أن يكون الرسول بشراً، انظر إلى قوله تعالى في حكايته عنهم : ﴿ أبعث الله بشراً رسولا﴾ [2]، ﴿ أبشراً منا واحدا نتبعه ﴾ [3]، ﴿ هل هذا إلا بشر مثلكم ... ﴾ [4] إذن فالغرابة عندهم في كون الرسول بشراً، أما كونه ملكاً فلا؛ لذا تكرر منهم الطلب لإنزال الملائكة...

وعلى هذا يكون حذف مفعول المشيئة في الآية التي ذكرها الشيخ لتنقض اطراد الإمام مؤيدة ـ في حقيقة الأمر ـ لاطراد الإمام ومقوية له؛ لأنها جاءت على وفق قاعدته في حذف مفعول المشيئة ـ حينئذ ـ حيث لا غرابة في اعتقاد المتكلم ... فلو ذكر المفعول هنا وقال : لو شاء ربنا أن يترل ملائكة لأنزل ملائكة، لدل على غرابة ذلك في أنفسهم واستبعاده عندهم، وهذا لا يتلاقى مع حالهم بوجه أبداً ومن ثم تجد مثل هذه الأحوال مختلفة عند تغير المتكلم، انظر عندما عبر الحق عن ذاته، وتحدث عن نفسه ذكر مفعول المشيئة ـ على سبيل الفرض والتقدير، فقال : ﴿ لو أراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء ﴾ فذكر المفعول هنا؛ لأنه منكر وغريب ... [5]

أما البيت فإن تتبع سياقه المقالي والحالي يشهد باطراد القاعدة عند الإمام عبد القاهر .. وينادي بعدم الغرابة ظاهراً غير خفي...

ألا ترى أن المقام والحال في المدح ؟ وهذا يستلزم المبالغة في إثبات الصفات للممدوح على سبيل التحقيق والتثبيت ..

---

(١) السابق ١٨/٤٣ .

(٢) الإسراء / ٩٤ .

(٣) القمر / ٢٤ .

(٤) الأنبياء / ٣ .

(٥) انظر : الاعتراضات / ٥٢٠ ، ٥٢١ .

وعلى هذا يكون حذف مفعوّل المشيئة هنا متلائماً مع هذا المقام؛ لأن حذفه دل على أنه يقول أمراً طبيعيا لا غرابه فيه ولا تزيد، وأن ذلك كائن عند الناس معلوم لديهم ... وهكذا يتناغى في المقام مع نظم الكلام على الحذف ...

فكيف ترى التناغي بين مقام المدح الذي يقتضي تحقيق هذه الصفات وبين النظم ما إن جاء على الذكر ؟

أليس ذكر مفعول المشيئة يقلب المدح ذما ؟ إذ يشي بأن تلك الصفات هي غريبة وبعيدة، وأنها كاذبة وخادعة، وحتى يحيل المدح إلى ما شاع عند المتنبي من المدح الموجه لكافور ... وهذا بعيد عن نظم أبي العلاء ...

ثم إنك إذا تتبعت سياق البيت المقال تجده في إفراغ صفات على سبيل التحقيق والتأكيد، وليس على سبيل التوهم والغرابة انظر إلى قوله قبل البيت مباشرة:

وقد علمت هذه البسيطة أنها ∴ تراثك فلتشرف بذاك وتزدد

فكيف يجعل له ذلك علما من البسيطة والعلم يكون حقيقة واقعة مسلمة ثم يذكر مفعول المشيئة الذي يدل على غرابة ذلك وعدم وقوعه؟!

ومن ثم كان ما ذكره الشيخ من إيهام انخرام اطراد الإمام غير وجيه، وأن القضية عند الإمام مطردة نظما وتقعيداً ... [1]

اطراد الفروق في الخبر بين التقديم والتأخير عند استواء الطرفين :

وهذه صورة أخص من سابقتها؛ لأن النظم فيه اشتباه التسوية، من حيث استواء الطرفين المسند إليه والمسند في التعريف مما يتوهم فيه عدم اختلاف المعنى فيهما بتقديم أو تأخير ...

وأرجع الإمام وقوع هذا التوهم إلى قول النحويين [2] في باب كان : إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسما والآخر خبراً، كقولك : كان زيد أخاك، كان أخوك زيداً ...

فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثني بذاك، وحتى كأن الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التأخر يسقط ويرتفع إذا كان الخبران معاً معرفتين .

---

(١) الاعتراضات / ٥١٨ ، ٥١٩ .

(٢) ينظر : المقتضب للمبرد ١٥٢/١ تح د/ محمد عبد الخالق عضيمة ، واللمع في العربية لابن جني ٣٧/١ ــ تح فائز فارس ، دار الكتب الثقافية الكويت ١٩٧٢م.

ولكن الإمام يحكم باطراد الفرق بين صوريّ الكلام في التقديم والتأخير، فيرى أن الصواب بين وأن الفرق قائم فيه قياما لا سبيل إلى دفعه ... ومن ثم فقد توصل إلى " نكتة يجب القطع معها بوجوب الفرق أبداً"(١) .

وأدلة الإمام على الاطراد دائرة حول محاور ثلاثة :

الأول : نظرية الاحتمالات، فإنك إن قلبت النظم لا تجد المعنى يسلم لك، ومن ثم تسلم بوجوب الاختلاف. وهذا ما أبانه الإمام عند قول العرب : ليس الطيب إلا المسك " فإذا قلت ليس المسك إلا الطيب، اختلف المعنى معه.

الثاني : حقيقة المبتدأ والخبر، فالمبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى.. وإذا كان هذا كذلك ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً، فقد وجب وجوبا أن تكون مثبتا بالثاني معنى للأول ... ومن ثم وجب الاختلاف.

الثالث : اختلاف الغرض من الكلام في كلا الوصفين، ألا ترى أن قولك : " أنت الحبيب " يختلف في الغرض عن قولك : " الحبيب أنت" فالمعنى في الأول : " أنت الحبيب " أنك الذي أختصه بالمحبة من بين الناس، بخلاف " الحبيب أنت " فمعناه : لا فصل بينك وبين من تحبه إذا صدقت المحبة، وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان ... فهذا كما ترى فرق لطيف ونكتة شريفة ... (٢)

ومن ثم حكم الإمام بالاطراد في ذلك بقوله : " وإذا كان كذلك، عرفت أن الفرق واجب أبداً وأنه لا يجوز أن يكون (أخوك زيد) و(زيد أخوك) بمعنى واحد " (٣) وهذا ما جرى عليه البلاغيون بعد الإمام.(٤)

اطراد وجه الفصل مع (قال) في المحاورات:

نص الإمام على اطراد (الاستئناف البياني) في كل ما جاء فيه قال مفعولاً عن سابقه يقول : "

---

(١) الدلائل / ١٨٩ .

(٢) الدلائل / ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٣) الدلائل/ ١٩٠ .

(٤) ينظر : نهاية الإيجاز /١٦٢ ، ١٦٣ ، والمفتاح / ٢١٢ ، ٢١٣ ، المطول ١٧٦ ، والإيضاح والشروح ٩٩/٢

وما بعدها.

واعلم أن الذي تراه في التنزيل من لفظ (قال) مفعولا غير معطوف، هذا هو التقدير فيه والله أعلم [1] .. ثم أبان الشيخ عن اطراد العلة في كل موضع، فقال : " وذلك ــ والله أعلم ــ المعنى في جميع ما يجئ منه على كثرته ... وهكذا التقدير والتفسير أبدا في كل ما جاء فيه قال هذا المجئ .... " [2]

ومن ثم أخذ الشيخ في تفصيل ذلك وبيانه على أسلوب القرآن، لاسيما في القصص وما فيه من محاورات بين شخوصه، فذكر قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ * فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلاَ تَأْكُلُونَ * فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لاَ تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ [3] حيث جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال، فلما كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم : " دخل قوم على فلان فقالوا كذا " أن يقول : " فما قال هو ؟ " ويقول المجيب : " قال كذا " أخرج الكلام ذلك المخرج؛ لأن الناس خوطبوا بما يتعارفونه، وسلك معهم المسلك الذي يسلكونه .

وكذلك قوله : ﴿ قَالَ أَلاَ تَأْكُلُونَ ﴾ وذلك أن قوله : ﴿ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ ﴾ يقتضي أن يتبع هذا الفعل بقول، فكأنه قيل ــ والله أعلم : فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم ؟ فأتى قوله : ﴿ قَالَ أَلاَ تَأْكُلُونَ﴾ جوابا عن ذلك ...

وكذا : ﴿ قَالُوا لاَ تَخَفْ ﴾ لأن قوله : ﴿ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ يقتضي أن يكون من الملائكة كلام في تأنيسه وتسكينه، فكأنه قيل : فما قالوا حين رأوه وقد تغير ودخلته الخيفة؟ فقيل : ﴿ قَالُوا لاَ تَخَفْ ﴾ ... [4]

ثم أخذ الإمام في حشد ما يؤيد اطراد القاعدة عنده، فنبه إلى كثرة ذلك في قصة سيدنا موسى ــ عليه السلام ــ في رده على فرعون ــ عليه اللعنة ــ كقوله : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلاَ تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ * قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ * قَالَ أَوَ لَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ *

---

(١) الدلائل / ٢٤٠ .

(٢) السابق / ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٣) الذاريات / ٢٤ ــ ٢٨ .

(٤) الدلائل/ ٢٤٠ .

قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [1] جاء ذلك كله ــ والله أعلم ــ على قدير السؤال والجواب كالذي جرت به العادة فيما بين المخلوقين، فلما كان السامع منا إذا سمع الخبر عن فرعون بانه قال : (وما رب العالمين؟) وقع في نفسه أن يقول : فما قال موسى له ؟ أتى قوله : (قال رب السموات والأرض) فأتى الجواب مبتدأ موصولا غير معطوف ..

ثم أخذ الإمام في بيان وضع ذلك الاطراد وظهور ذلك التوجيه فأجراه على قوله تعالى أيضا : ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ * قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾ [2] وكذلك قوله : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ * قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ * قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ * وَمَا عَلَيْنَا إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ * قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ * قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ * وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [3] وانتهى إلى أن التقدير الذي قدرناه من معنى السؤال والجواب بين ظاهر في ذلك كله . [4]

وقفة مع دعوى الاطراد عند الإمام :

كان لمعاودة النص على الاطراد هنا من الإمام عبد القاهر بصور مختلفة من القول أثر في تلقي البلاغيين لكلامه بالتسليم فرأوا أن كل ما ورد من لفظ قال في التنزيل مجردة عن حرف العطف فهو على تقدير سؤال ومن ثم فهو داخل عندهم في الاستئناف البياني ... [5]

ولكن يتأتى أمران :

الأول : ورود (قال) موصولاً بالواو في المحاورات في سياق القصص مع صلاحيته لتقدير سؤال في جميعه، وهذا كثير شائع؛ حيث جاء في مائة وثلاثة عشر موضعاً في النظم المعجز، وكان في كثير منها منبتاً عن غير تلك العلة ...

---

(١) الشعراء / ٢٣ : ٣١ .

(٢) الحجر / ٥٧ ، ٥٨ .

(٣) يس / ١٣ ــ ٢١ .

(٤) الدلائل / ٢٤١ ــ ٢٤٢ .

(٥) ينظر: اليعقوبي والدسوقي ٥٦/٣ ، ٥٧ (شروح) والطراز للعلوي ٥٠/٢

بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى أن التركيب نفسه قد جاء مرة بالواو ومرة من غيرها، مع صلاحية السؤال في الجميع، فدلك على أن تركَ الواو ليس لمجرد تقدير سؤال في القصة ... وهذا كثير شائع .. [1]

الثاني : أن العلماء قد ذكروا للاستئناف وجوها أخرى غير تقدير السؤال الذي جعله الشيخ مطرداً في جميع مواضع (قال) فقد يكون لإغناء السامع من ان يسأل تعظيماً له أو شفقة عليه، أو تحقيراً له وكراهية لكلامه، ومن ثم فلا يسمع له، أو لئلا يفوت اتساق الكلام، أو للتنبيه على تفاوت الرتبة، واختلاف الطبقة ومن ثم فحقه السماع . [2]

اطراد بناء أسلوب ضمير الشأن على (إن) في الشرط والجزاء :

في مساق رد الإمام توهم الكندى المتفلسف الحشو في كلام العرب واستدلاله بأساليب ثلاثة أكد النظم فيها بـ(إن) = بين الإمام خصائص (إن) ومواقعها ...

وقد أكثر الإمام في هذا الباب من بيان مظاهر الحسن منها، وكان الاطراد من تلك الوسائل التي اتخذها الإمام للكشف عن خصائصها...

ومن ثم أبان الإمام عن اطرادها مع ضمير الشأن والقصة في الشرط والجزاء، فلا تنفك عنه، حتى إنك إذا استقصيت كله لا تجده خالياً منها...

ويربط الإمام بين استدامة حسنها في هذا الموقع واطراد بناء النظم عليها، يقول : " ومن خصائصها أنك ترى لضمير الشأن معها من الحسن واللطف ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه، بل تراه لا يصلح حيث صلح إلا بها، وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّـهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[3] وقوله : ﴿ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [4] وقوله : ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ ﴾ [5] " [6]

---

(١) ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآنِ الكريم ــ محمد فؤاد عبد الباقي /٥٥٤ ــ ٥٦٦ ــ من دون .

(٢) ينظر : اليعقوبي ٥٥/٣ ــ ٥٧ .

(٣) يوسف / ٩٠ .

(٤) التوبة / ٦٣ .

(٥) الأنعام / ٥٤.

(٦) الدلائل / ٣١٧ .

ويرد الإمام ما يتوهم منه نقض الاطراد ـــ على عادته في تقرير مسائله ـــ حيث قد جاء ضمير الشأن مبتدأ به معري من (إن) في النظم العالي، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [1] فهل هذا ناقض للاطراد الذي ذكره؟

وينبه الإمام إلى ما يرد هذا التوهم فإن مجئ ضمير الشأن هنا من دون (إن) إنما كان لأن النظم غير مبني على الشرط والجزاء، فمن ثم فهو خارج عن شرط الإمام، يقول : " هو إن جاء ههنا، فإنه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء، بل تراه لا يجئ إلا بـ(إن) ... " [2]

كذلك ترى وجوب : (إن) واطرادها في مثل قول الشاعر :

إذا طمع يوما عراني قريته ∴ كتائب يأس كرها وطرادها

أكد تمادي والمياه كثيرة ∴ أعالج منها حفرها واكتدادها

وأرض بها من بحر آخر إنه ∴ هو الري أن ترضى النفوس ثمارها

فقوله : (إنه هو الري) فلابد فيه من (إن) ولا سبيل إلى إسقاطها؛ لأنك إن أسقطتها أفضى بك ذلك إلى شيء شنيع وهو أن تقول : وأرض بها من بحر آخر هو الرى أن ترضى النفوس ثمارها ... [3]

اطراد أبلغية المجاز والكناية والتعريض والتمثيل ووجه ذلك:

حيث نبه الإمام إلى الأمرين كليهما، فنبه إلى اطراد وأبدية أبلغية تلك الأساليب على ما يقابلها ثم نبه إلى وجه الأبلغية فجعله محصوراً في وجه واحد فقط لا يتعداه إلى غيره، منعا لتوهم غير المراد من كلام الإمام...

فنص الإمام على أنه قد (أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح .. وأن المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة...) . [4]

وهذا الحكم القاطع من الإمام قد يوهم التناقض بين ما قد قرره سابقاً من أن الحسن والقبح ليسا ذاتيين، بل يختلفان تبعاً لتغاير البناء والنظم ومن ثم اختلاف السياق والتأني للمعنى من جهته ... فتقبح بعض الاستعارات وتضعف حتى تكون الحقيقة أولى بالكلام منها ... وتسقط بعض المجازات حتى يعاب

---

(١) الإخلاص / ١ .

(٢) الدلائل / ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٣) الدلائل/ ٣١٨ .

(٤) الدلائل / ٧٠ .

الكلام بها ... [1]

ومن ثم نبه الإمام ـــ ابتداء ـــ على وجه الأبلغية الذي يجعل اطراده الذي حكم به في السابق مسلما له، غير منقوص عليه ..

ويلاحظ المتأمل لكلام الإمام مدى اختفائه بتقرير وجه الاطراد هنا، إذ قرره بطريقين :

- طريق النفي وابتدأ به كلامه، فنفى ما قد يظن به، أو يتوهم من كلامه غير ما أراد، فقال : " ليست المزية التي تثبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة التي تدعى لها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره ... " [2]

وهذا أمر مهم جداً؛ إذ قد يقع في نفس المبتدئ في قراءة كلام الإمام المخالفة له من هذا الوجه الذي نفاه الإمام أولاً، فيتوهم غير ما أراد الإمام . [3]

- طريق الإثبات بأسلوب طالما احتفى الإمام به واعتنى، ألا وهو البيان بعد الإبهام، والتفسير بعد الإجمال، حيث قال : " ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها .

تفسير هذا : أن ليس المعنى إذا قلنا : " إن الكناية أبلغ من التصريح" إنك لما كنيت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنك زدت في إثباته، فجعلته أبلغ وآكد وأشد .

فليست المزية في قولهم : (جم الرماد) أنه دل على قرى أكثر، بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ، وأوجبته إيجاباً هو أشد، وادعيته دعوى أنت بها أنطق وبصحتها أوثق. [4]

بيان هذا أن كل عاقل يعلم إذا رجع إلى نفسه أن إثبات الصفة بإثبات دليلها وإيجابها بما هو شاهد في وجودها، آكد وأبلغ في الدعوى من أن تجئ إليها فتثبتها هكذا ساذجا غفلاً، وذلك أنك لا تدعي شاهد الصفة ودليلها إلا والأمر ظاهر معروف، وبحيث لا يشك فيه، ولا يظن بالمخبر التجوز والغلط. [5]

---

(١) ينظر في دلك الدلائل / ٧٤ ـــ ٧٩ .

(٢) الدلائل / ٧١ .

(٣) وهو ما وقعت فيه مع بدء إقرائي الدلائل لطلاب العلم ، فتوهمت وجوب تقييد كلام الإمام بما إذا اقتضاه الحال ، والمجاز بهذا يستوي والحقيقة ... على حين أن كلام الإمام يدور على خلاف هذا . انظر: في البحث البلاغي قراءة ثانية للمؤلف / ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٤) الدلائل / ٧١ .

(٥) الدلائل / ٧٢ .

وكذلك الأمر في الاستعارة، فإنها أبلغ من الحقيقة من هذا الوجه، بأنك أفدت تأكيداً وتشديداً وقوة في إثباتك له هذه الصفة وفي تقريرك لها، فإنك جعلته مساويا للأسد فواجب حينئذ أن تكون له تلك الشجاعة العظيمة، وكالمستحيل والممتنع ان يعرى عنها، بخلاف ما إذا صرحت بالتشبيه فقلت رأيت رجلاً كالأسد كنت قد أثبتها إثبات الشيء يترجح بين أن يكون وبين ألا يكون، ولم يكن من حيث الوجوب في شيء ...

فليس تأثير الاستعارة ــ إذن ــ في ذات المعنى وحقيقته، بل في إيجابه والحكم به . [1]

(١) الدلائل / ٧١ ــ ٧٣ .

الخاتمـــة

الحمد لله بدءاً وخاتمة، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين، وبعد ...

فإن متابعة الاطراد عند الإمام في (دلائل الإعجاز) يهدي إلى أصول قيمة في الدرس البلاغي ...

- فالاطراد في الأساليب العربية صالح لتتبع مسيرة التقعيد البلاغي في مراحله المختلفة بما يكشف عن أن أكثرها قد جاءت نتيجة تتبع نظم الكلم في لسان العرب، وما تعارفوه بينهم في كلامهم حتى صـــار حسنا بين القوم...
- كذلك يهديك الاطراد عند الإمام إلى وجه تسنمه سنام البلاغة حتى عد مؤسسها ورائدها؛ إذ إنـــه كان يعنى بعرف اللغة واستعمال الناس ومن ثم جاءت قواعده في أغلبها على وفق اللغـــة، فكانـــت صحيحة مقبولة...

كما أن منهج الاطراد صالح لترجيح ما تعارض من أقوال واختلف من تقعيد؛ إذ البلاغة تذوق للكلام في أبهى صوره وأسمى أساليبه، ولا ريب أن النظم المطرد والتراكيب المألوفة المسلوكة قد تعـــارف حسنها... فكانت أهلا للحكم على القاعدة بالأولوية ... وعلى الرأي بالرجحان ...

- كما أن ظاهرة الاطراد عند الإمام قد تتسع لتشمل كل لغة ولسان، وكل عصر ومصر، وهـــذا في الأمور المستكنة في النفوس حتى صارت أشبه بالطبيعة وهذا ـــ وحده ـــ بحاجة إلى تتبع واستقـــصاء وبناء كثير من الأحكام عليه ...

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

فهرس المصادر والمراجع

- أسس التحليل البلاغي في التراث العربي ـــ علي عبد الحميد أحمد عيسى ـــ بحث بمجلة كلية اللغة العربية بأسيوط ـــ العدد السابع والعشرون.
- اعتراضات الشيخ الطاهر البلاغية في التحرير والتنوير عرض وتأصيل ودراسة علم المعاني ـــ دكتوراه ـــ علي عبد الحميد احمد عيسى ـــ ١٩٩٦م.
- الإيضاح ـــ الخطيب القزويني ـــ دار إحياء العلوم ـــ بيروت .
- البرهان في علوم القرآن للزركشي ـــ تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ـــ دار التراث .
- البيان والتبيين ـــ الجاحظ ـــ تح/ عبد السلام هارون ـــ مطبعة الخانجي ١٣٩٥هـ ـــ ١٩٧٧م .
- تجريد البناني على مختصر السعد ـــ مطبعة بولاق ١٣١١هـ .
- التحرير والتنوير ـــ الشيخ الطاهر بن عاشور ـــ الدار التونسية للطبع والنشر .
- حاشية عبد الحكيم السيالكوني على المطول بهامش هامش المطول .
- الخصائص ـــ ابن جني ـــ تح/ محمد علي النجار ـــ عالم الكتب ـــ بيروت.
- دلائل الإعجاز ـــ عبد القاهر الجرجاني ـــ تح/ محمود محمد شاكر ـــ ط خامسة ١٤٢٤هـ ـــ ٢٠٠٤م .
- شرح ديوان المتنبي ـــ الواحدي ـــ ترقيم الكتروني.
- شرح عقود الجمان للمرشدي ـــ ط ثانية ١٣٧٤هـ ـــ ١٩٥٥م ـــ مطبعة الحلبي.
- شروح التلخيص (عروس الأفراح ومواهب الفتاح وحاشية الدسوقي) ـــ دار السرور لبنان .
- شروح سقط الزند ـــ (الخوارزمي والبطليوسي) تح مصطفى السقا وآخرين ـــ ١٤٠٦هـ ـــ ١٩٨٦م ـــ الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- في البحث البلاغي قراءة ثانية ـــ د/علي عبد الحميد أحمد عيسى ـــ ١٤١٦هـ ـــ ١٩٩٨م .
- فيض القدير ـــ الشيخ الشربيني ـــ هامش المطول .
- اللمع في العربية ـــ ابن جني ـــ تح / فائز فارس ـــ دار الكتب الثقافية ـــ الكويت ـــ ١٩٧٢م .
- المطول ـــ سعد الدين التفتازاني ـــ مطبعة والدة عباس .
- معاهد التنصيص ـــ العباسي ـــ ترقيم الكتروني .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ـــ تح / أحمد شمس الدين ـــ دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ أولى ١٤٠٨هـ ـــ ١٩٨٨م .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـــ محمد فؤاد عبد الباقي ـــ من دون.
- المقتضب للمبرد ـــ تح د/محمد عبد الخالق عضيمة .
- نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز ـــ الرازي ـــ تح د/ بكري شيخ أمين ـــ ط أولى ١٩٨٥م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ـــ على عبد العزيز الجرجاني ـــ دار النهضة .